ECA/RFSD/2024/6/Rev.2

الأمم المتحدة

Distr.: General
16 April 2024

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

الدورة العاشرة

أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢٣-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٤

البند ٨ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

اجتماعات موازية لإجراء استعراض معمق للتقدم المحرز والتعلم من الأقران وإجراءات التسريع فيما يتعلق بالمواضيع الفرعية للمنتدى الإقليمي: القضاء التام على الجوع

تقرير مرجعي عن الموضوع الفرعي المتعلق بالقضاء التام على الجوع

أولا- مقدمة

١- يتوخى هدف التنمية المستدامة ٢ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والأهداف ١ و٣ و٥ في إطار التطلع ١ من خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'، القضاءَ على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة. ويظل هذا المسعى أولوية قصوى في خطط التنمية الإقليمية والوطنية الأفريقية. ومنذ عام ٢٠٠٣، يشدد القادة الأفارقة على أهمية زيادة الإنتاج الغذائي المحلي لمكافحة الجوع وجميع أشكال سوء التغذية. ومن أولويات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا تنفيذ خطط الاستثمار الزراعي الوطنية والإقليمية لتحسين الإنتاج الزراعي، وبالتالي تحسين الأمن الغذائي والتغذية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وفي عام ٢٠١٤، التزم رؤساء الدول والحكومات الأفارقة في 'إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة'، وذلك بالقضاء على الجوع في القارة بحلول عام ٢٠٢٥. وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال خطة عام ٢٠٦٣، التي أُعلنت بوصفها خارطة طريق القارة إلى التنمية، تم التركيز بشكل أكبر على النهوض بالصحة والتغذية كأولوية رئيسية.

٢- واستكمالا لهذه الجهود الدؤوبة، أقرت مفوضية الاتحاد الأفريقي استراتيجية التغذية الإقليمية لأفريقيا ٢٠١٥-٢٠٢٥،[(١)] بما يتماشى مع خطة السنوات العشر الأولى

* ECA/RFSD/2024/1/Rev.3

(١) https://au.int/en/documents/20220401/africa-regional-nutrition-strategy-2015-2025

(٢٠١٤-٢٠٢٣) لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣. وقُدّم موقف أفريقي مشترك بشأن النظم الغذائية في مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالنظم الغذائية، الذي عقد في عام ٢٠٢١، مع التركيز على سبل العمل والاستراتيجيات التحفيزية الرامية إلى بناء السيادة الغذائية والقدرة على الصمود في القارة.

٣- ولأنه لا تفصلنا عن عام ٢٠٣٠ سوى ست سنوات، فمن الضروري التفكير مليّا في التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة من أجل تحفيز العمل وتسريعه. ومع اقتراب الموعد النهائي المحدد للقضاء على الجوع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٥ وبداية الاستعداد لخطة السنوات العشر الثانية (٢٠٢٤-٢٠٣٣) لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، من الأهمية بمكان أن تضع أفريقيا استراتيجيات لتحقيق تلك الأهداف. وتساهم هذه الورقة المرجعية مساهمة كبيرة في هذا المسعى. وقد تولت إعدادها منظمةُ الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بمساهمات كبيرة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وبرنامج الأغذية العالمي. وتتضمن الورقة تحليلا مفصلا لعدد من مؤشرات الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، بغية توضيح حالة الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة وبدء مناقشة بشأن التحديات والفرص السائدة في سياق الكفاح المستمر ضد الجوع. ويكمن الهدف في إثراء المناقشات والقرارات أثناء الدورة العاشرة المقبلة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وتوفير مدخلات لصياغة خطة السنوات العشر الثانية. وتقدم الورقة في خاتمتها توصيات لتسريع التقدم نحو تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة.

ثانيا- حالة الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في أفريقيا

ألف- القضاء على الجوع (المؤشر ٢-١-١)

٤- تشير الأدلة إلى أن أفريقيا حاليا ليست على المسار الصحيح لتحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، ولا هي مستعدة للوفاء بالالتزام المقدم في إعلان مالابو بالقضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٢٥. وهذا يعرض أيضا إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى للخطر. وقد كشف تقرير نشرته منظمة الأغذية والزراعة ومنظمات أخرى في عام ٢٠٢٣ عن اتجاهات مقلقة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا.[٢] فقد ارتفع معدل انتشار نقص التغذية، وهو مقياس للجوع المزمن، من ١٥,١ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ١٩,٧ في المائة في عام ٢٠٢٢ (انظر الشكل الأول). وارتفع عدد

[٢] FAO, ECA, African Union Commission and WFP, *Africa: Regional Overview of Food Security and Nutrition 2023 – Statistics and Trends* (Accra, FAO, 2023). See also FAO, International Fund for Agricultural Development, UNICEF, WFP and World Health Organization (WHO), *The State of Food Security and Nutrition in the World 2023*: *Urbanization, Agrifood Systems Transformation and Healthy Diets Across the Rural–Urban Continuum* (Rome, FAO, 2023).

الأشخاص الذين يواجهون الجوع بأحد عشر مليون شخص منذ عام ٢٠٢١ (من ٢٧٠,٦ مليون في عام ٢٠٢١ إلى ٢٨١,٦ مليون في عام ٢٠٢٢) وبعدد مذهل بلغ ٦١ مليون شخص منذ تفشي جائحة كورونا (كوفيد-١٩). وبمعاناة ٢٩,١ و٢٨,٥ في المائة من سكان منطقتي وسط إفريقيا وشرق إفريقيا دون الإقليميتين، على التوالي، من نقص التغذية، تكون المنطقتان قد شهدتا أعلى نسبة بين الذين كانوا يعانون من نقص التغذية في عام ٢٠٢٢. ومن المتوقع أن تتفاقم أزمة الجوع المؤلمة هذه ارتفاعا كبيرا بحلول عام ٢٠٣٠.

الشكل الأول:

انتشار نقص التغذية في أفريقيا

(بالنسبة المئوية)

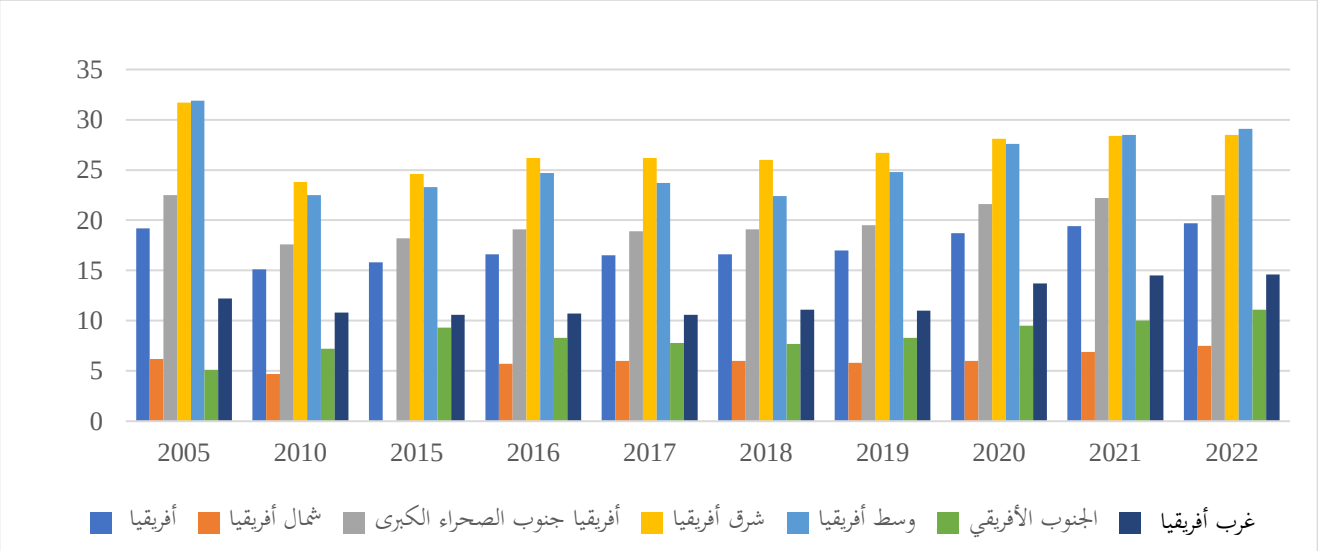

المصدر: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Economic Commission for Africa, African Union Commission and World Food Programme, *Africa: Regional Overview of Food Security and Nutrition 2023 – Statistics and Trends* (Accra, FAO, 2023).

باء- الأمن الغذائي (المؤشر ٢-١-٢)

٥- لا يزال مستوى الأمن الغذائي في أفريقيا، وهو عامل حاسم في الحد من الجوع وسوء التغذية، مدعاة للقلق الشديد. ووفقا لتقرير صدر عام ٢٠٢٣ عن الأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا، فقد ارتفع معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد من ٤٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٦٠,٩ في المائة في عام ٢٠٢٢. وازداد انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بنسبة ١ في المائة بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ وبنسبة ٨,٦ في المائة بين عامي ٢٠١٩، قبل تفشي جائحة كوفيد-١٩، وعام ٢٠٢٢ (انظر الشكل الثاني). وكانت الزيادة بارزة بشكل خاص في شرق أفريقيا ووسطها وغربها نتيجة لمجموعة من العوامل، منها على السبيل المثال لا الحصر حالات الجفاف الكبرى والنزاعات وانعدام الأمن المدني، وارتفاع

مستويات التضخم (بالنسبة للأغذية والوقود والأسمدة)، والتباطؤ الاقتصادي العام في العديد من بلدان هذه المناطق دون الإقليمية.

الشكل الثاني:

انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في أفريقيا

(بالنسبة المئوية)

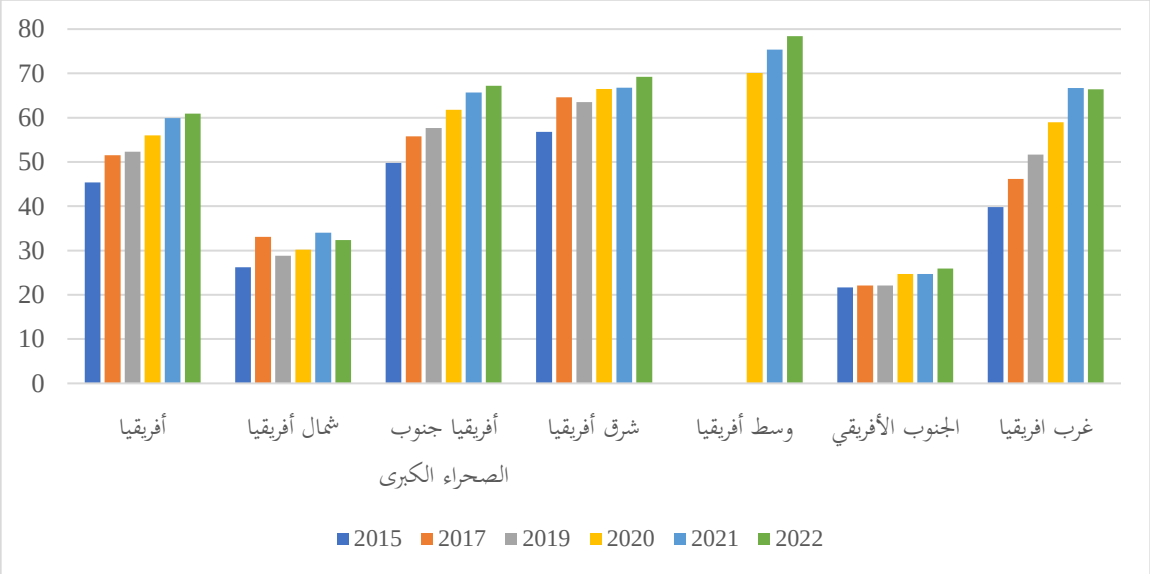

المصدر: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Economic Commission for Africa, African Union Commission and World Food Programme, *Africa: Regional Overview of Food Security and Nutrition 2023 – Statistics and Trends* (Accra, FAO, 2023).

ملاحظة: البيانات عن الأعوام ٢٠١٥ و٢٠١٧ و٢٠١٩ الخاصة بوسط أفريقيا غير متاحة.

جيم- التغذية (المؤشر ٢-٢-١)

٦- في الوقت الذي انخفض فيه انتشار توقف النمو بين الأطفال دون سن الخامسة في أفريقيا، حيث انخفض من ٣٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠٢٢، لا تزال المنطقة قاصرة عن تحقيق أهداف التغذية الواردة في الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ولسوء الحظ، فقد ارتفع العدد المطلق للأطفال المصابين بتوقف النمو في أفريقيا من ٦١ مليونا في عام ٢٠١٢ إلى ٦٣ مليونا في عام ٢٠٢٢. وتُعدّ وتيرة التقدم المحرز في الحد منه، والذي يُقاس بمعدل الانخفاض السنوي، غير كافية، حيث لم تتعد ١,٣ في المائة في عام ٢٠٢٢. وينم الانخفاض العام في انتشار ضعف النمو عن وجود تفاوتات دون إقليمية. فلا تزال منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية على وجه الخصوص تشهد نسبة انتشار مذهلة بلغت ٣٧,٤ في المائة من حالات توقف النمو لدى الأطفال، وهي أعلى نسبة بين المناطق دون الإقليمية الأفريقية. ولسوء الحظ، لم يطرأ تحسّن يذكر مقارنة بنسبة ٣٧,٩ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٢ في تلك المنطقة دون الإقليمية. ورغم إحراز

بعض التقدم، لا يزال معدل انتشار توقف النمو في أفريقيا هو الأعلى مقارنة بالمناطق الأخرى.[٣]

دال- الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية (المؤشران ٢-٣-١ و٢-٣-٢)

٧- يحقق صغار منتجي الأغذية إنتاجية أقل مقارنة بنظرائهم من كبار المنتجين. وتشكل ندرة البيانات الشاملة عن إنتاجية منتجي الأغذية ودخلهم تحديا في تمييز الاتجاهات العالمية بمرور الوقت. ويكشف فحص البيانات المتاحة عن تسعة بلدان في أفريقيا عن تباين واضح بين كبار المنتجين وصغار المنتجين. وتتراوح إنتاجية صغار المنتجين غالبا بين ثلث إنتاجية كبار المنتجين ونصفها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن متوسط الدخل السنوي لصغار المنتجين أقل بكثير مما هو عليه لدى كبار المنتجين، وذلك بمعدل الضعف عموما، مع اتساع الفجوة بمرور الزمن في بلدان مثل إثيوبيا والسنغال وملاوي ونيجيريا. ومن النتائج الأخرى الجديرة بالملاحظة أنه بينما تعد إنتاجية الرجال والنساء من صغار منتجي الأغذية متماثلة في العموم، فإن دخل المرأة دائما ما يكون أقل مقارنة بدخل الرجل، ما يؤكد وجود فجوة كبيرة في الأجور بين الجنسين.

هاء- تنوع الموارد الجينية النباتية والحيوانية (المؤشر ٢-٥-١)

٨- ثمة حاجة ملحة للإسراع في الاستجابة العالمية للتهديد المتزايد الذي يشكله تغير المناخ لحماية المحاصيل والتنوع المرتبط بها حماية فعلية. وبينما تحقق ارتفاع كبير في أرصدة بنوك الجينات في أفريقيا من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢١، ما يمثل زيادة ملحوظة في الجهود المبذولة لحماية تنوع المحاصيل، فإن المبادرة العالمية لحماية هذا التنوع خارج مواقعه الطبيعية لم ترق إلى مستوى التهديدات المتصاعدة. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالموارد الوراثية الحيوانية، من الواضح أن عدد السلالات المهددة بالانقراض لن ينخفض على الأرجح انخفاضا كبيرا في المستقبل القريب. وبناء على ذلك، ينبغي للبلدان أن تضاعف جهودها للحفاظ على المواد الجينية على نحو مناسب في ضوء هذه التحديات. وفي نهاية عام ٢٠٢٣، كان عدد السلالات المحلية والعابرة للحدود التي خُزنت منها مواد كافية منخفضا إلى حد يثير القلق الشديد، حيث لم تتجاوز نسبة المواد الكافية المخزنة ٢ في المائة من السلالات المحلية (١٨ من ٨٠٥) و٩,٢ في المائة من السلالات العابرة للحدود (٣٥ من ٢٧٠) في القارة.[٤]

(٣) UNICEF, WHO and World Bank, *Levels and Trends in Child Malnutrition: Key Findings of the 2023 Edition* (New York, UNICEF and WHO, 2023).

(٤) FAO, "Ex situ (SDG 2.5.1.a)", World Information and Early Warning System on Plant Genetic Resources for Food and Agriculture. متاح على www.fao.org/wiews/data/ex-situ-sdg-251/overview (accessed on 10 January 2024).

واو- السلالات المحلية المعرضة لخطر الانقراض (المؤشر ٢-٥-٢)

٩- يمكن اعتبار النسبة الثابتة أو المتناقصة من السلالات المهددة بالانقراض مؤشرا إيجابيا على التقدم نحو تحقيق الغاية ٢-٥ من أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، لا تزال القارة بعيدة عن ضمان التنوع الجيني للحيوانات الداجنة والأليفة. وفضلا عن ذلك، فإن توفر قدر محدود فقط من البيانات المحدّثة في العديد من البلدان يحول دون إجراء تقييم معقول للنتائج العالمية والإقليمية. ورغم هذا العائق، تكشف أحدث البيانات عن انخفاض طفيف في عدد السلالات المهددة بالانقراض في الجنوب الأفريقي، في حين ظل هذا العدد مستقرا أو شهد زيادات طفيفة في المناطق دون الإقليمية الأخرى.

زاي- الاستثمار في قطاع الزراعة (المؤشران ٢-أ-١ و٢-أ-٢)

١٠- انخفض الاستثمار في قطاع الزراعة في جميع أنحاء أفريقيا، باستثناء غرب أفريقيا. وتعد الزراعة بمثابة العمود الفقري للعديد من الاقتصادات الأفريقية، ويعد الإنفاق العام والخاص أمرا حيويا لتعزيز النمو الذي تقوده الزراعة والتحوُّل في النظم الغذائية. وعلى الصعيد العالمي، انخفضت حصة الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي بنحو ٠,١٣ نقطة مئوية بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢١. وخلال الفترة نفسها، شهدت أفريقيا انخفاضا أكبر (٠,٢١ نقطة مئوية)، حيث سجل شرق أفريقيا أكبر انخفاض (١,٣٢ نقطة مئوية) وشهد غرب أفريقيا زيادة قدرها ٠,١٥ نقطة مئوية (انظر الشكل الثالث).[٥]

[٥] Global Sustainable Development Goal Indicators Database (accessed on 10 January 2024). وللاطلاع على معلومات بشأن الغايات والمؤشرات المرتبطة بخطة عام ٢٠٦٣، راجع https://iprt.uneca.org/agenda/agenda2063/overview/22.

الشكل الثالث:

حصة الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي

(نسبة التغير)

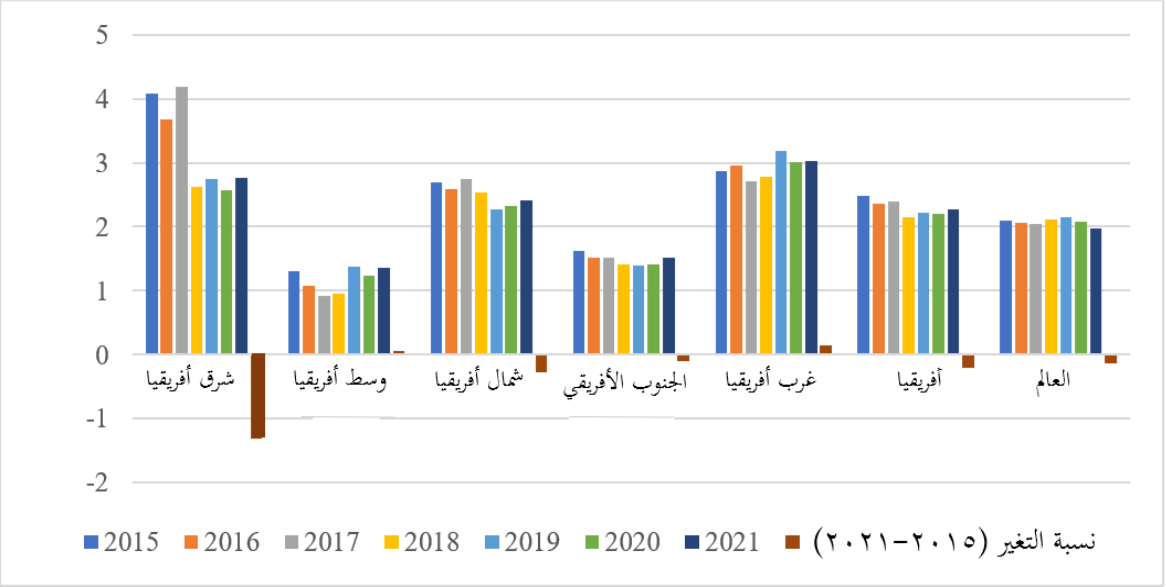

المصدر: Global Sustainable Development Goal Indicators Database (accessed on 10 January 2024).

حاء- أسعار الأغذية (المؤشر ٢-ج-١)

١١- في أفريقيا، أدى التقاء عوامل محلية، لا سيما سوء الأحوال الجوية، وانخفاض قيمة العملة، وعدم الاستقرار السياسي، إلى جانب الصراع في بلدان وسط الساحل ونقص الإنتاج في شرق أفريقيا، إلى زيادة الضغط على أسعار المواد الغذائية في عام ٢٠٢١. وشهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وشمال أفريقيا ارتفاعا في أسعار المواد الغذائية في عام ٢٠٢١، حيث بلغت ٤٠,٩ في المائة وسجلت ٢٠ في المائة من بلدان هاتين المنطقتين دون الإقليميتين ارتفاعا غير طبيعي أو معتدلا في أسعار المواد الغذائية، على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت زيادة الإنفاق على المدخلات الزراعية المستوردة والمواد الغذائية في ارتفاع الأسعار. وبالفعل، فقد شهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بوصفها إحدى أكثر المناطق دون الإقليمية اعتمادا على استيراد الأسمدة، زيادة سنوية فاقت ٥٠ في المائة في فاتورة وارداتها من المدخلات الزراعية في عام ٢٠٢١. وعلاوة على ذلك، ارتفعت فاتورة وارداتها الغذائية بنسبة ٢٠ في المائة سنويا في عام ٢٠٢١، متجاوزة الزيادة العالمية التي بلغت ١٨ في المائة، وهو ما يعكس اعتماد المنطقة دون الإقليمية الكبير على المواد الغذائية المستوردة.[٦] ونظرا لانخفاض دخل معظم الأسر المعيشية، فقد أثّر ارتفاع أسعار المواد الغذائية في أفريقيا تأثيرا شديدا على قوتها الشرائية. وإلى جانب ارتفاع تكلفة المعيشة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحوُّلٍ في التركيبة الغذائية من مواد غذائية غنية بالمغذيات إلى أنظمة غذائية أقل تغذية ولكن بأسعار معقولة

(٦) FAO, “SDG indicators”, Corporate Database for Substantive Statistical Data. Available at www.fao.org/faostat/en/#data/SDGB (accessed on 10 January 2024).

تتكون من منتجات غذائيةٍ عاليةِ التجهيز وتفتقر إلى المغذيات. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد الأفارقة الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف الغذاء الصحي ليصل إلى نحو ٨٠ في المائة من السكان في عام ٢٠٢٢، في حين يعيش حوالي ١٤٥ مليون طفل دون سن الخامسة في القارة في فقر غذائي.[٧] ويؤثر التحول نحو بدائل أقل صحية، إلى جانب انخفاض كمية الأغذية المستهلكة بسبب عدم كفاية الموارد، تأثيرا سلبيا على نتائج التغذية ويعيق تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة.

ثالثا – التحديات والفرص التي تنطوي عليها التنفيذ

١٢- إن أوجه القصور في تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا إنما تنشأ عن العقبات الهيكلية والتقنية في كل من العرض والطلب على الأغذية، وعن الصدمات التي قوّى بعضُها بعضا والتي قوّضت مختلف المساعي الإنمائية. والعديد من هذه الصدمات، بما في ذلك الجفاف والجراد الصحراوي وجائحة كوفيد-١٩ والصراعات وانعدام الأمن المدني والتضخم، هي الآن تفتك بالمنطقة وتؤثر بشدة على سبل عيش الفئات المهمشة. وقد أجبرت هذه الصدمات المتكررة الحكومات على تحويل الموارد الحيوية من الأنشطة الإنمائية إلى إدارة الأزمات والطوارئ، وهو ما قوض تحقيق الأهداف الإنمائية المتوسطة والطويلة الأجل.

ألف- التحديات

١- عدم كفاية ما يوضع من سياسات ولوائح

١٣- يمكن تسريع التقدم نحو تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا من خلال تدخلات سياساتية تهدف إلى إيجاد بيئة تمكينية وحوافز (ومثبطات) في مختلف المجالات لدعم زيادة مستوى الأمن الغذائي وتحسين التغذية. ولذلك، من الأهمية بمكان توسيع نطاق تنفيذ السياسات والبرامج واللوائح التي تركز على الزراعة المروية، والتجارة في الأغذية، والعمالة والحد من الفقر، والتغذية، والوصول إلى الخدمات المالية، والطاقة المتجددة، وسلامة الأغذية، وخسائر ما بعد الحصاد، والزراعة المراعية للتغذية، والتدابير المالية. وعلاوة على ذلك، ينبغي توسيع نطاق برامج الحماية والسلامة الاجتماعيتين، وينبغي أن تراعي نظم إدارة الأراضي احتياجات الفئات الضعيفة، مثل الشباب والنساء، لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

٢- قابلية التأثر بالصدمات والضغوط المناخية

١٤- إن الاعتماد الشديد على الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالمناخ أو الطبيعة من ناحية وضعف القدرة على التكيف مع تقلب المناخ من ناحية أخرى يجعل أفريقيا شديدة التأثر

(٧) FAO, ECA, African Union Commission and WFP, *Africa: Regional Overview of Food Security and Nutrition 2023*.

بالصدمات والضغوط المناخية، وهو ما يستلزم استثمارا عاجلا في القدرة على التكيف مع المناخ. ويعيق تأثير تغير المناخ، إلى جانب التحديات الهيكلية الأخرى، النمو الاقتصادي والتنمية، وهو ما يقوض بدوره الأمن الغذائي والتغذية في القارة. وقد أدت موجات الجفاف والفيضانات الأخيرة في شرق أفريقيا إلى تشريد الملايين، ما أدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء تغذية الأطفال، لا سيما في القرن الأفريقي، مع تعرض ٦١ مليون شخص لمستوى انعدام الأمن الغذائي الحاد في المراحل ٣ أو ٤ أو ٥ من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أن نحو ١١,٥ مليون طفل دون سن الخامسة يواجهون سوء التغذية الحاد.[٨]

٣- المديونية وعدم كفاية الأموال

١٥- تواجه أفريقيا معضلة تتمثل في اضطرار البلدان للجوء إلى التقشف المالي في الوقت الذي تسعى فيه جاهدة للاستثمار باستمرار في الخدمات الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أدت التحديات المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار الأغذية، وارتفاع تكاليف الطاقة، وارتفاع تكاليف خدمة الديون، وضعف العملات المحلية مقابل دولار الولايات المتحدة، إلى زيادة تعقيد المأزق المالي الذي آلت إليه أفريقيا. بل سيكون من الصعب على معظم البلدان الأفريقية الوفاء بأحد الالتزامات الرئيسية في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وهو إنفاق ما لا يقل عن ١٠ في المائة من مخصصات الميزانية على الزراعة. وتعد آليات التمويل الابتكارية، مثل التعبئة الفعالة للإيرادات الضريبية، ومبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ، وإعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة للاستثمار في برامج الأغذية والتغذية في أفريقيا، وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لتعبئة استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي في السندات الخضراء والزرقاء، أمورا بالغ الأهمية للتنفيذ المستدام لخطة عام ٢٠٣٠

٤- عدم كفاية نطاق الشراكات وعمقها

١٦- أقامت البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي عدة شراكات عالمية وإقليمية لحفز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة وإدارة النزاعات وتأمين السلام. وتعد هذه الشراكات ضرورية للاستفادة من السياسات والاستراتيجيات والمؤسسات المنسّقة، وتبادل المعارف والمعلومات، والمساعدة في تنفيذ أفضل الممارسات، وإقامة تحالفات من أجل التفاوض الجماعي والتوصل إلى مواقف مشتركة. ومع ذلك، ونظرا للمصالح المتنوعة لدى القوى العالمية، يحتاج القادة الأفارقة إلى إعادة تقييم الشراكات العالمية في ضوء التطلعات

(٨) WHO, “Situation report: 1 July–31 August 2023: Greater Horn of Africa food insecurity and health – grade 3 emergency”, 2023.

الوطنية ودون الإقليمية والقارية من أجل تحقيق أقصى قدر من الفوائد لمواطنيهم.[٩] وتحتاج الشراكات أيضا إلى المواءمة مع أولويات أمن الغذاء والتغذية واستراتيجياته (مثل الخطط الوطنية للاستثمار في مجال الزراعة، والمسارات الوطنية نحو التحول في النظم الغذائية، وسياسات واستراتيجيات التغذية الوطنية والإقليمية المتعددة القطاعات) التي اتُّفق عليها على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والقارية.

٥- الثغرات في البيانات اللازمة لرصد التقدم المحرز ورِفد عملية اتخاذ القرارات

١٧- لا تزال مشكلة البيانات الرديئة وغير الكافية تشكل مصدر قلق كبير في تتبع الأداء بشأن أهداف التنمية المستدامة. ومن الضروري تتبع التقدم المحرز في مؤشرات تلك الأهداف لتحديد المجالات التي يتعين فيها اتخاذ إجراءات تصحيحية. ولذلك، ثمة حاجة ماسة إلى تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية على جمع بيانات عالية الجودة، وتصنيفها وتحليلها ونشرها. ومن الضروري توحيد النظم الإحصائية الوطنية وتنسيقها والنهوض بها ومواءمتها لضمان الانسجام. وتشكل محدودية البيانات، التي تعزى أساسا إلى الافتقار إلى ما يكفي من الاتصال والتعاون فيما بين الوزارات الوصية والإدارات والمكاتب الإحصائية الوطنية والجهات الفاعلة من غير الدول والوكالات الراعية المشاركة في الأنشطة الإحصائية، تحديا كبيرا في سبيل قياس الأداء في أفريقيا. ورغم ما ينطوي عليه التحول الرقمي من أهمية حيوية لضمان إدارة البيانات الآنية والعالية الجودة في مختلف القطاعات، لا يزال التقدم في هذا الصدد ضعيفا في جميع أنحاء القارة.

٦- خسائر كبيرة بعد الحصاد وقيمة مضافة منخفضة

١٨- تتفاقم التحديات التي تواجه الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع في أفريقيا بسبب ارتفاع خسائر ما بعد الحصاد. ووفقا لمفوضية الاتحاد الأفريقي، فإن هذه الخسائر، التي تقدر بنحو ١٠٠ مليون طن متري سنويا، كبيرة جدا بحيث يمكن أن تلبي الاحتياجات الغذائية السنوية لحوالي ٤٨ مليون شخص.[١٠] ورغم هذه الحقيقة المقلقة، فإن النهج السائد للقضاء على الجوع في أفريقيا يقتصر على زيادة الإنتاج الغذائي. ويمكن اعتماد استراتيجية أكثر توازنا وفعالية تتمثل في معالجة مسألة خسائر ما بعد الحصاد مع زيادة الإنتاج. فبتخصيص الموارد ومنح الأولوية للاستثمار في البنى التحتية، والتكنولوجيات، والتقنيات الخاصة بإدارة ما بعد الحصاد، وإضافة القيمة، وروابط السوق، يمكن لأفريقيا أن تقترب أكثر من القضاء على الجوع. وتحتاج البلدان الأفريقية على وجه الاستعجال إلى تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأفريقي لإدارة خسائر ما بعد الحصاد في المحاصيل الغذائية ومحاصيل البستنة والماشية والمنتجات السمكية.

(٩) Nebiyu Meshesha, “Implementing the second ten-year plan of Agenda 2063: areas to focus on”, Wilson Center, 29 March 2023.

(١٠) African Union Commission, *Post-Harvest Loss Management Strategy*, August 2018.

باء- الفرص

١- إعادة تأكيد الالتزام السياسي وتعزيز الدعوات إلى الإصلاح

١٩- يمكن لأفريقيا، في مسيرتها لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، الاستفادة من الفرص الناشئة في المجالين التكنولوجي والمالي وفي الشراكات. وقد أسفر مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي عُقد في عام ٢٠٢٣، في منتصف الطريق إلى الموعد النهائي المحدد بعام ٢٠٣٠، عن تجديد التزام الحكومات بتحديد مبادرات وفرص جديدة لتسريع التقدم نحو تحقيق تلك الأهداف.[١١] ويعد إصلاح الهيكل المالي الدولي أمرا محوريا لزيادة التدفقات المالية إلى البلدان النامية، وهو شرط أساسي لتخفيف عبء الديون وسد الفجوات في عملية تطوير البنى التحتية. ومن المتوقع أن يعمل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل على تعزيز وتشجيع جملة من الأمور، منها المبادرات والفرص التي حُدِّدت في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك إمكانية صقل نُظُم الحوكمة متعددة الأطراف لتنفيذ الأولويات المتفق عليها في الإعلان السياسي المعتمد في مؤتمر القمة.

٢- دعوات متجددة للتمويل المناخي

٢٠- دعا رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، في إعلان نيروبي بشأن تغير المناخ والدعوة إلى العمل، الذي أقره القادة الأفارقة في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣ في قمة المناخ الأفريقية الأولى، إلى اتخاذ إجراءات جماعية عاجلة على المستويين القاري والعالمي للوفاء بالالتزام بجمع ١٠٠ مليار دولار من التمويل المناخي السنوي، وهو ما يمكن أن يساهم إلى حد كبير في بناء اقتصادات مقاومة لتغير المناخ ومعالجة الصدمات المتعلقة بالمناخ في إفريقيا. وعلى المنوال نفسه، يمكن للتعهد الوارد في الإعلان بصياغة وتنفيذ سياسات ولوائح وحوافز تهدف إلى اجتذاب الاستثمار المحلي والإقليمي والعالمي في مجال النمو الأخضر أن يشجع استثمارات القطاع الخاص على طول سلاسل القيمة الغذائية الزراعية. وسيكون من الأهمية بمكان أيضا رفع مستوى التغذية في مختلف مجالات التمويل المناخي (مثل الصحة والزراعة والحماية الاجتماعية)، على النحو المبين في ورقة الموقف المشتركة بين الوكالات والتي تحمل عنوان ''من الالتزام إلى العمل: إدماج تمويل التغذية في الإطار المتعلق بتغير المناخ''، التي أعلنها ''نصير التغذية للاتحاد الأفريقي'' في فعالية جانبية أقيمت على هامش الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في عام ٢٠٢٣.[١٢]

---

[١١] الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد تحت رعاية الجمعية العامة، وأيدته الجمعية في قرارها ١/٧٨.

[١٢] www.afdb.org/en/news-and-events/press-releases/king-letsie-iii-lesotho-launches-position-paper-integrating-nutrition-climate-financing-66946.

٣- الانتقال من النُّهُج المنعزلة إلى النظم

٢١- يعد الاتفاق الجامع على مجالات التحول الستة لأهداف التنمية المستدامة أمرا أساسيا لتحفيز السياسات والاستراتيجيات والاستثمار والشراكات بطريقة متكاملة ومنهجية للاستفادة من أوجه التآزر وتقليل التنازلات إلى الحد الأدنى. ومجالات التحول الستة هي: النظم الغذائية؛ وفرص الحصول على الطاقة والقدرة على تحمل تكاليفها؛ والربط بشبكات الاتصال الرقمية؛ والتعليم؛ والوظائف والحماية الاجتماعية؛ وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث.[١٣] ومن المتوقع الآن أن تكون البلدان قد اعتمدت مسارات الاستثمار الوطنية بطريقة متكاملة ومتماشية مع كل مجال من مجالات التحول الستة، وبالتالي تركز الاستثمارات لتحقيق تنمية مستدامة منصفة وطويلة الأجل بطريقة لا تترك أحدا يتخلف عن الركب. ويتيح تحديد مجالات التحول الستة أيضا فرصة لتوحيد جهود المانحين والمجتمع الإنمائي بانتظام للاستفادة من أوجه التآزر والاستفادة من الخبرات وأفضل الممارسات وتجنب ازدواجية الجهود. ويتيح تحديد النظم الغذائية، باعتبارها أحد مسارات التحول، فرصة لتحفيز الاستثمار الكافي في التحول الزراعي لدعم التخلص من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وقد طورت معظم البلدان الأفريقية مسارات وطنية لتحول النظم الغذائية وأحرزت تقدما كبيرا في تنفيذها.

٤- الاستفادة من المبادرات والمسارات الإقليمية

٢٢- يواصل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا إحداث الزخم لدفع البلدان الأفريقية إلى اعتبار التحول الزراعي محركا للنمو الاقتصادي المستدام والشامل. ويتيح عرض نتائج استعراض البرنامج كل سنتين على مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي فرصةً للنهوض بتحول النظم الزراعية والغذائية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الموقف الأفريقي المشترك بشأن النظم الغذائية لا يحافظ على الزخم لتجديد الالتزام بالتحول الزراعي فحسب، بل يوفر أيضا إطارا لمعالجة تحول النظم الغذائية، مع أخذ وضع القارة الفريد في الاعتبار. وقد أتاح مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، الذي عقد في عام ٢٠٢١، فرصة لتطبيق مقاربة منهجية لمواجهة التحديات الهيكلية القائمة في قطاع الزراعة، في إطار متابعة إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش.

(١٣) United Nations Sustainable Development Group, “Six transitions: investment pathways to deliver the SDGs”, September 2023.

رابعا- التوصيات

ألف- إطلاق العنان لقوة السياسات واللوائح والمؤسسات

٢٣- بما أن السياسات واللوائح تتحكم في العمل من خلال الحوافز والمثبطات، يمكن اعتبارها أفضل ما لدى الحكومات من أدوات للاستفادة من السلوكيات والقرارات والإجراءات الرامية إلى تحقيق أهدافها المتعلقة بأمن الغذاء والتغذية. ويمكن استخدام معالجة المحاذير السياسية والتنظيمية والمؤسسية التي تكتنف كل مسار من المسارات المفضية إلى التحول مَدخلا للتأثير على القرارات وتحفيز الالتزام بالعمل بشأن الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة والأهداف ذات الصلة في خطة ٢٠٦٣. وثمة حاجة إلى سياسات ولوائح تعزز نَهجا قائما على حقوق الإنسان في النظم الغذائية، بهدف معالجة القضايا الأساسية المتمثلة في عدم المساواة والمساءلة والحوكمة في النظم الغذائية. ومن المهم التركيز أكثر على الإجراءات العملية خلال السنوات المتبقية حتى عام ٢٠٣٠ من خلال إصلاح آليات الحوكمة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وهذا يتطلب اتخاذ إجراءات أكثر دينامية على المستوى المؤسسي بطريقة منسقة وأكثر خضوعا للمساءلة.

باء- توسيع نطاق البنية التحتية المادية والرقمية

٢٤- ينبغي أن تقترن السياسات والمؤسسات ببنى تحتية لتعزيز استثمارات القطاع الخاص، وحفز النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل. ويمكن لكل من البنية التحتية المادية (مثل الطرق والري والكهرباء والاتصالات والمدارس ومرافق الرعاية الصحية) والبنية التحتية الرقمية (مثل الربط بشبكات الاتصال بواسطة الأجهزة المحمولة) أن تحسن التنقل والربط بشبكات الاتصال والمعرفة والمهارات والصحة، وبالتالي تعزيز الكفاءة والإنتاجية والقدرة التنافسية على نحو غير مسبوق. وعندما تطبَّق هذه التطورات في الجهود الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنها تؤدي إلى الحد من الفقر وإلى الأمن الغذائي والتغذوي بفضل استحداث فرص العمل، والروابط بين المزارعين والموردين والأسواق الاستهلاكية، وما يتصل بذلك من آثار ذات وقع مضاعَف. ويكتسي تطوير البنية التحتية للحد من خسائر ما بعد الحصاد، وتوسيع نطاق الري، وتيسير الوصول إلى الأسواق، وإنشاء منصات للصناعات الزراعية، مع التركيز بصورة خاصة على مجهزي الأغذية الزراعية من شباب وإناث الريف، أهميةً خاصة.

جيم- بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المناخية

٢٥- يشكل التأهب لمواجهة الصدمات ضمانة للوقاية من إمكانية الانحراف عن مسارات التنمية. وبتداخل الصدمات المناخية المتكررة مع الاضطرابات الاقتصادية وتلك الناجمة عن الصراعات، ما يطرح تحديات غير متناسبة للأمن الغذائي والتغذوي، يصبح بناء قدرة القارة على الصمود في وجه الصدمات والتأثير الطويل الأمد الذي يخلفه تغير المناخ أمرا ضروريا. ويشمل ذلك وضع برامج للحماية الاجتماعية وآليات استباقية تمكِّن من الاستجابة الملائمة

في الوقت المناسب للأزمات وحالات الطوارئ، إلى جانب اتخاذ خطوات فورية قائمة على الحقوق لضمان حصول الجميع على غذاء كاف وآمن وملائم ومغذٍّ (A/HRC/53/47). وعلاوة على ذلك، فإن تسخير أدوار العلم والتكنولوجيا وفي الوقت نفسه متابعة التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره باعتماد خطة نمو أخضر أمرٌ يعزز القدرة على الصمود وسط تزايد التحديات الناجمة عن تغير المناخ. ويجب أن يتجلى أمن الغذاء والتغذية بصورة أكثر بروزا في آليات التمويل المناخي. وفي هذا الصدد، فإن الفرص الناشئة عن قمة المناخ الأفريقية، ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، والدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مشجعةٌ، لأنها تفتح المجال أمام البلدان للشروع في استراتيجيات جريئة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره عن طريق بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات.

دال- حشد التمويل الكافي

٢٦- تحتاج الحكومات الأفريقية إلى تعبئة التمويل الكافي للأمن الغذائي والتغذوي، بما في ذلك لدعم تطوير البنية التحتية وتقديم الخدمات، والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والتأهب للصدمات. ومن المهم أن تضغط البلدان الأفريقية بقوة من أجل الحصول على الموارد المالية من المصادر الخارجية التقليدية والناشئة، بالإضافة إلى الدفع من أجل زيادة تعبئة الموارد المحلية. وبالنظر إلى ضعف القارة غير المتناسب إزاء تغير المناخ، من الأهمية بمكان حشد الدعم العالمي للتمويل المناخي بهدف تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي. وفي هذا الصدد، لا بد من زيادة الجهود للاستفادة من آليات التمويل الناشئة والابتكارية للتكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره، مثل مرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ، وبرامج السندات الخضراء والزرقاء، وصندوق الخسائر والأضرار، ومبادلة الديون بتدابير حفظ البيئة، وتسعير الكربون، وأسواق الكربون. ومن الضروري تعزيز موقف أفريقي موحد لضمان الوفاء بالتعهدات المالية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره ولأغراض أخرى. وستكون النتائج الإنمائية لآليات التمويل هذه بالغة الأهمية، لا سيما إذا استُكملت بمفاوضات وترتيبات لتخفيف عبء الديون عن البلدان التي تواجه حاليا أزمات ديون. ولا غنى أيضا عن دور الشركاء الإنمائيين، ليس لتقديم المساعدة الإنسانية فحسب، بل أيضا للاستثمار في التحول الزراعي وأمن الغذاء والتغذية الطويل الأجل في القارة.

٢٧- ويشمل الاستثمار في التحول الزراعي دعم تنفيذ الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي، لا سيما عن طريق ما يلي: (أ) منح الأولوية للري، والبنى التحتية الريفية، والبحث والتطوير، وبرامج دعم المزارعين؛ (ب) ومنح الأولوية للاستثمار في الأغذية والمكملات الغذائية الغنية بالمغذيات للأطفال، لا سيما الأطفال الأضعف الذين يعيشون في فقر غذائي؛ (ج) والاستثمار في القطاع غير الرسمي؛ (د) ووضع الابتكار والتكنولوجيا في أيدي النساء والشباب الأفارقة؛ (هـ) ووضع برامج للتغذية المدرسية بالمنتجات المحلية.

٢٨- وتتطلب جميع هذه الاستثمارات مصادر وآليات تمويل جديدة وابتكارية، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومبادلة الديون، وتخصيص حقوق سحب خاصة إضافية لأفريقيا، وتعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك من خلال أسواق رأس المال. ومن المهم تشجيع استراتيجية أفريقية خالصة لتمويل تحول النظم الغذائية. وهذا التحول أمر حيوي، وينبغي استخلاص الدروس من مجتمع تمويل الطاقة والمناخ فيما يتعلق بتطوير فئات الأصول، وأدوات الحد من المخاطر، وإشراك الجهات المانحة، وخيارات تعبئة الموارد المحلية. وعلاوة على ذلك، فإن تغيير مفهوم المخاطر في أفريقيا أمر بالغ الأهمية، وينبغي التشديد على الحاجة إلى الحد من مخاطر الاستثمار في المشاريع الزراعية بإعمال أدوات فعالة من حيث التكلفة.

هاء- تعزيز القدرات والبنية التحتية المتعلقة بالبيانات

٢٩- من الضروري بمكان الاستثمار في تطوير القدرات والبنية التحتية المتعلقة بالبيانات لجعل جمع بيانات ومعلومات عالية الجودة عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للأغذية والتغذية وإدارتها وتحليلها والتحقق من صحتها وإيصالها واستخدامها مصنَّفةً وفي الوقت المناسب أمرا ممكنا. وينبغي أن يشمل هذا الالتزام أيضا مبادرات لوضع آلية قوية للتنسيق والاتصال من أجل مشاركة البيانات وتبادل المعلومات، بغية توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. وعلاوة على ذلك، سيكون من المفيد استغلال هيكل البيانات الوصفية، حيث يمكن جمع البيانات الوصفية المتعلقة بالمؤشرات وتصنيفها وتحليلها وتبليغها باستخدام أساليب وأدوات ونهج متطورة وابتكارية. ويمكن أن تساعد الحلول الرقمية الابتكارية في معالجة بعض (إن لم يكن كل) المشاكل المتعلقة بالبيانات في تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا، شريطة معالجة التحديات التي تواجهها القارة من حيث القدرات البشرية المتخلفة والبنية التحتية المادية.

واو- اغتنام الفرص الناشئة عن التكنولوجيا والابتكار والتكامل الإقليمي والشراكات

٣٠- بما أن المشهد العالمي لممارسة الأعمال التجارية يتغير بسرعة، مدعوما بتقنيات جديدة وحلول ابتكارية، فإن إفريقيا تحتاج إلى اعتماد نهج أكثر دينامية للمطالبة بمكانتها في الاقتصاد العالمي. ويمكن للتكنولوجيات الرقمية والنُّهُج الابتكارية أن تسهم في هذا الجهد من خلال تحديث التدفقات المالية، وتبادل المعلومات، ورسم خرائط خصوبة التربة، ورسم خرائط الأراضي من أجل الاستثمار، وبالتالي تقليل تكاليف المعاملات ومخاطرها، وإنشاء منصات تمكن الشباب من المشاركة في الأعمال التجارية. وعلاوة على ذلك، تساهم التقنيات الرقمية والحلول الابتكارية في أهداف التنمية المستدامة وذلك بجعل مهمة مراقبة التقدم في تحقيقها أسهل وأقوى. وتتيح الشراكات العالمية والإقليمية فرصا إضافية للإعراب عن الشواغل وتنسيق العمل.

٣١- ويمكن للبلدان الأفريقية أن تستفيد من الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. فبتسريع تنفيذ البروتوكولات المتبقية والتنفيذ الكامل للاتفاق المؤسس لهذه المنطقة، يمكن للحكومات الأفريقية أن تحسن إلى حد كبير فرص الحصول على الغذاء وتخفض تكلفة الغذاء من خلال سلاسل إمداد أقصر وتكاليف لوجستية مخفضة. ومع ذلك، هناك حاجة إلى تبسيط اللوائح ونُظم الدفع ومواءمتها للاستفادة الكاملة من هذه الفرص.

زاي- تأمين الالتزام السياسي والقيادة الوطنية

٣٢- يكتسي الالتزام السياسي على أعلى مستوى حكومي أهمية بالغة في تحسين أمن الغذاء والتغذية عن طريق مواءمة عمليات الميزنة مع خطة عام ٢٠٣٠ وإعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة استنادا إلى: (أ) خطط استثمار وطنية قائمة على بيانات مثبتة ومصممة تصميما جيدا؛ (ب) وبيئة سياسية مواتية؛ (ج) وإجراءات طويلة الأمد تشمل نظما متعددة، وهي الغذاء والصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم والحماية الاجتماعية. ومن الأهمية بمكان ضمان الريادة على المستوى الوطني للنهوض بخطة الأمن الغذائي. وينطوي ذلك على إنشاء آليات حوكمة قوية في النظم ذات الصلة وصياغة سياسات واستراتيجيات قائمة على الأدلة تعزز القدرة المؤسسية. وهذه الجهود ضرورية لتسريع التحول نحو نظم غذائية وتغذوية تعزز الاستدامة البيئية وصحة الإنسان وتنمية رأس المال البشري والمساواة الاجتماعية والازدهار الاقتصادي. وتساعد سبل العمل الراسخة في مجال حقوق الإنسان الحكومات على المفاضلة بين الاختيارات الصعبة بشكل مستنير عندما تتعرض لضغوط من أجل اعتماد تدابير تقشفية لمواجهة أزمات الديون.

حاء- إطلاق العنان لقوة صغار المزارعين

٣٣- ليس من المبالغة القول إن القارة تعتمد اعتمادا مفرطا على صغار المزارعين لإطعام سكانها الذين يتزايدون عددا، ومع ذلك، فإن المخاطر التي يواجهها هؤلاء المزارعون يوميا لا يكافئها ما يناسب من دعم مالي وتقني وتكنولوجي يحتاجون إليه للازدهار.[١٤] ويعد الالتزام السياسي على أعلى مستوى حكومي أمرا بالغ الأهمية لإطلاق العنان لإمكانات صغار المزارعين في المناطق الريفية في أفريقيا للتغلب على تحديات الجوع والفقر. ويمكن أن يؤدي تصميم الحلول المالية والتقنية والاستثمارية والتكنولوجية خصيصا لتُلائم صغار المزارعين إلى إحداث ثورة في الممارسات الزراعية والمساعدة في إعادة تشكيل تصوراتهم لدور الزراعة. وسيكفل إشراك صغار المزارعين في وضع السياسات والاستثمار والتمويل والعلم والتكنولوجيا والابتكار عدمَ إغفال المبادرات المتّخذة من هُم في أمس الحاجة إليها. ويدعو هذا النهج إلى

(١٤) Jai Shroff, “Why smallholder farmers are central to new food security interventions”, World Economic Forum, 28 September 2022.

بذل جهد شامل وتعاوني لتمكين صغار المزارعين، وهو نهج يقر بدورهم المحوري في التصدي لتحديات الأمن الغذائي والفقر في القارة.

خامسا– إرساء أساس التحول الزراعي من الداخل

٣٤- إن التأكيد على أن أفريقيا ليست على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ إنما يثبت أن مسارات التنمية المتبعة (أو عمليات التنفيذ المطبقة) حتى الآن لم تحقق نتائج كافية. وفي ذلك أيضا تذكير بأن القارة بحاجة إلى التصرف بشكل مختلف لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال السنوات المتبقية. وتحتاج أفريقيا إلى الاستفادة من قصص النجاح الذي تحقق، بطرق منها ما يلي: (أ) الاستعانة بسياسات ومؤسسات والعمل باستمرار على تحسينها من أجل تهيئة بيئة أعمال تجارية وخدمات عامة مواتية لإعمال الحق في الغذاء للجميع؛ (ب) والاستثمار في تطوير البنى التحتية؛ (ج) وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات، بما في ذلك الآثار الطويلة الأجل لتغير المناخ، واعتماد ممارسات زراعية مستدامة؛ (د) واغتنام الفرص التي يتيحها التقدم التكنولوجي والحلول والشراكات الابتكارية؛ (هـ) واعتماد نهج كلي متعدد القطاعات للمضي قدما في تحويل النظم الزراعية والغذائية والتحولات الخمسة الأخرى اللازمة لضمان الأمن الغذائي والتغذوي للجميع؛ (و) وتعزيز العوامل التمكينية في السياق الأفريقي، بما في ذلك تأمين الحقوق في الأراضي، وتمكين المرأة، والميكنة الزراعية، وتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وريادة الأعمال الزراعية، وسلاسل القيمة الإقليمية، والتصنيع الزراعي عن طريق المجمعات الزراعية.